التقرير الاحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة



- العقار
- التراخيص والقروض الحكومية
- البنوك وتداول الاسهم ſ

وزارة المالية

• مد الحماية التامينية

- العاملين في القطاع الاهلي ٥

المقدمة

مع بداية عام 2008م اتخذت دول مجلس التعاون الخليجى خطوة مهمة للغاية تتمثل في تطبيق بنود السوق الخليجية المشتركة ، حيث صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون .

تستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسى لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة ، كما تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ".

تنفيدا لقرار المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثامنة والعشرين بشان قيام السوق الخليجية المشتركة صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بشان الموافقة على إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة ، وتكليف وزارة المالية بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة وتطبيق الوزارات والهيئات والجهات المعنية على مستوى الدولة لقرارات المجلس الأعلى ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة .

توضح هذه النشرة وبلغة الارقام ما تحقق بالفعل من مكاسب ومردود عملي وملموس لمواطني دول المجلس في دولة الامارات العربية المتحدة، الذين يسرت لهم قرارات المجلس والاقامة بسهولة فيما بين الدول الاعضاء ، والمساواة في العمل في القطاعات الحكومية والخاصة، والاستفادة من التامين الاجتماعي والتقاعدي ،ومزاولة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، والقروض الحكومية الممنوحة لاقامة مشاريع صناعية، ومواطني دول المجلس المقيمين في الدولة ، وتملك العقار، وتداول الاسهم وتاسيس الشركات، والاستفادة من الخدمات التعليمية .

إدارة العلاقات المالية الاقليمية والدولية

- الإمارات العربية المتحدة في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي التزاما بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى الاقتصادي
 - إجمالى عدد التراخيص الممنوحة لمواطنى المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية في الامارات العربية المتحدة 1884.
 - عدد المساهمين الخليجيين في الشركات المدرجة في اسواق الامارات 276805 مساهم
 - إجمالي عدد الممتلكين الخليجيين للعقارات في الدولة 4024 مواطن.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي في طليعة الدول الأعضاء الملتزمة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الاقتصادي منذ العام 2006م وحتى العام 2009م.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد نفذت 11 قراراً من أصل 14 قرارا، وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، كالقانون الموحد للعلامات التجارية لدول المجلس، وقانون السماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن دون تحديد، واعتماد تنظيم تملك مواطني المجلس للعقار في الدول الأعضاء لغرض السكن والاستثمار، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات والسماح لهم بممارسة خدمات التعقيب لدى الدوائر الحكومية.

و تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأهمية العمل المشترك باعتباره أمرا حيويا لبلوغ الأهداف والمصالح التي نص عليها ميثاق المجلس. وتبذل الإمارات جهودا متواصلة لدعم المشروعات الخليجية المشتركة وتوسيع رقعتها وتنويعها بما يخدم اقتصاديات كافة الدول الأعضاء.

إن القرارات التنفيذية التي بادرت الدولة باتخاذها لغاية الآن لتفعيل قرارات مجلس التعاون يجعل من الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التي تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين دول المجلس، بما يساهم في تطبيق مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية والتوسع به وفق منهج متدرج ومدروس ليشمل مجالات واسعة.

وقد أظهرت البيانات الإحصائيات المترتبة على تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الاقتصادى بشأن السوق الخليجية المشتركة، أن عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لعام 2009

في دولة الإمارات العربية المتحدة هي قد بلغت 1884 رخصة تجارية . وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة لمواطني المجلس لإقامة مشاريع صناعية في دولة الإمارات العربية 26 مليون درهم في عام 2009م. هذا وتم التصريح له 7 بنوك تجارية خليجية، حتى عام 2009، لافتتاح فروع لها في مختلف إمارات الدولة لمزاولة نشاطها.

أما فيما يتعلق بالمساواة التامة في المعاملة في مجال تداول الأسهم وتأسيس الشركات، فقد بلغ عدد الشركات المساهمة في الإمارات والمسموح تداول أسهمها من قبل مواطني مجلس التعاون 85 شركة من أصل 153 شركة مدرجة في أسواق الإمارات المالية. حيث بلغ العدد الاجمالي للمستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس 276805 مستثمرا خليجيا.

وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة الدور الرائد والمساهمة الكبرى في اعتماد تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون للعقارات في الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي عدد مواطني المجلس المتملكين للعقارات في الدولة 22706.

اما على صعيد دعم التجارة البنية، فقد ساهمت الدولة في اقرار العديد من القوانين والانظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين دول مجلس التعاون، وعملت على تشيجيع المنتجات الخليجية من خلال معاملتها كمعاملة المنتجات الوطنية والسماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية بفتح مكاتب تجارية لها في الدولة والاستيراد دونما الحاجة وكيل محلي. وقد كان لهذه الخطوة التأثير الكبير على نموصادرات مجلس التعاون الخليجي وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء الى 53 مليار دولار في العام 2007. ووصلت مساهمة دولة الامارات العربية في استيرادها للمنتجات الخليجية الى 4855.38 مليون درهم (غير شامل للنفط) وهي الاكبر بين دول الاعضاء.

كما كان للدولة دوراً اساسيا في اطار توحيد المواصفات القياسية الخليجية للسلع والمنتجات، مما يساهم في تطوير القطاعات الانتاجية والخدماتية والتجارية بين دول المجلس، يؤمن حماية المستهلك والبيئة والصحة العامة ويشجع الصناعات والمنتجات الزراعية ويساهم في تقليص العوائق الفنية للتجارة انسجاما مع اهداف مجلس التعاون الخليجي والسوق الخليجية المشتركة. ومع هذه الجهود الكبيرة، بلغ عدد المواصفات القياسية الخليجية حوالى 5 آلاف مواصفة موحدة في العام 2008.

العاملين في القطاع الحكومي

عدد مواطنى دول المجلس المتملكين للعقارات بدولة الامارات (١٩٩٦-٢٠٠٩) Number of GCC nationals owning property in the UAE (1996-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
356	441	140	105	96	75	49	39	33	28	23	19	12	12	البحرين
583	737	466	162	249	137	109	95	48	43	40	28	6	3	السعودية
323	324	214	126	273	34	55	60	32	23	29	19	5	5	عمان
181	274	1,842	969	2,696	1,366	640	79	55	107	68	78	57	536	قطر
2,581	5,107	554	258	381	227	134	124	104	100	102	50	53	71	الكويت
4,024	6,883	3,216	1,620	3,695	1,839	987	397	272	301	262	194	133	627	الاجمالي



عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بدولة الامارات - تراكمى- لعام ٢٠٠٩ Number of GCC nationals owning property in the UAE- cumulative 2009



2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
1,729	1,373	932	-	954	653	556	276	-	-	323	363	324	242	البحرين
2,677	2,094	1,357	-	4,603	936	820	656	-	-	268	393	277	188	السعودية
1,687	1,364	1,040	-	918	816	769	711	-	-	437	453	349	224	عمان
1,222	1,041	767	-	701	576	606	573	-	-	407	373	308	251	قطر
15,391	12,810	7,703	-	6,506	5,765	5,171	4,525	-	-	2,863	3,331	3,116	2,399	الكويت
22,706	18,682	11,799	-	13,682	8,746	7,922	6,741	-	-	4,298	4,913	4,374	3,304	الاجمالي

البيانات الاحصائية

التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس في عام ٢٠٠٩

Licenses granted to GCC nationals in 2009

600 500		513				تجارية		المجموع	انشطة اخرى	صناعية	مهنية	تجارية	الدولة
400 -			004		362	مهنية		245	1	6	80	158	البحرين
300	158	136	261			صناعية 🔳		685	0	36	136	513	السعودية
200	80	36	120	71	83			395	0	14	120	261	عمان
	6	30	14	15 9	19		ĺ	95	0	9	15	71	قطر
	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت		[464	0	19	83	362	الكويت

القروض الحكومية الممنوحة لمواطني دول المجلس لإقامة مشاريع صناعية بالدولة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) قيمة القروض بملايين الدراهم

Government loans granted to GCC nationals to establish Industrial projects in the UAE in Million Dirhams (2005-2009)

20	09	20	08	20	07	20	06	20	05	السنة
القيمة	العدد	الدولة								
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البحرين
-	-	-	-	22	1	10	1	-	-	السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عمان
6	1	-	-	-	-	-	-	-	-	قطر
20	2	5.5	1	20	2	-	-	20	1	الكويت

عدد وجنسية فروع البنوك الخليجية العاملة بالدولة لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

Number and nationality of gulf banks operating in the UAE 2008-2009

الدولة	اسم البنك	2008	2009
البحرين	بنك البحرين الوطني	1	1
السعودية	مجموعة سامبا المالية	1	1
عمان	البنك الوطنى العماني	1	1
قطر	بنك الدوحة	1	1
	البنك الاهلى الكويتي	2	2
الكويت	بنك الكويت الوطني	1	1
الاحمالي		7	7

عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة المسموح بتداول اسهمها

لمواطني دول المجلس لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م

Number of shareholders form the GCC in companies permitted to trade its stocks 2008-2009

2009	2008	
153	151	عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الاوراق المالية والسلع
85	83	عدد شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين
16786	16822	عدد المستثمرين البحرينيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين
144349	143965	عدد المستثمرين السعوديين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين
55810	56164	عدد المستثمرين العمانيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين
16996	17096	عدد المستثمرين القطريين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين
42864	41536	عدد المستثمرين الكويتيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين
276805	275583	العدد الاجمالي للمستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس



عدد مواطني دول مجلس التعاون المقيمين في الدولة خلال عامي ٢٠٠٨ م - ٢٠٠٩ م

Number of GCC nationals residing in the UAE for the period 2008-2009



2009	2008	الدولة
589	463	البحرين
969	815	السعودية
5788	4072	عمان
142	130	قطر
162	128	الكويت
7650	5608	الاجمالي

عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من نظام مد الحماية التامينية في الدولة خلال

عامي ۲۰۰۸ م – ۲۰۰۹ م

Number of GCC nationals benefiting from extension of insurance protection in the UAE for the years 2008-2009



2009	2008	الدولة
317	262	البحرين
295	212	السعودية
2940	2497	عمان
12	9	قطر
25	12	الكويت
3589	2992	الاجمالي

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي ٢٠٠٩

Number of GCC nationals working in the federal government sector -2009

الاجمالي	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الدولة
605	-	-	566	7	32	2009

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي المحلي ٢٠٠٩ Number of GCC nationals working in the local government sector -2009



الاجمالي	الدولة
113	البحرين
86	السعودية
1722	عمان
8	قطر
3	الكويت
1932	الاجمالي

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع شبه الحكومي ٢٠٠٩

Number of GCC nationals working in the semi- government sector -2009



2009	الدولة
26	البحرين
7	السعودية
171	عمان
3	قطر
0	الكويت
207	الاجمالي

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص (الاهلي) ٢٠٠٩ – ٢٠٠٩ Number of GCC nationals working in the private sector 2008-2009



عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية ٢٠٠٨ م – ٢٠٠٩ م Number of students from the GCC in government schools in the UAE 2008-2009



2009	2008	الدولة
540	535	البحرين
1835	1780	السعودية
10310	10087	عمان
130	133	قطر
77	71	الكويت
12892	12606	الاجمالى

عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الخاصة ٢٠٠٨ م – ٢٠٠٩ م Number of students from the GCC in private schools in the UAE 2008-2009



2009	2008	الدولة
516	431	البحرين
909	796	السعودية
1699	1322	عمان
190	129	قطر
257	192	الكويت
3571	2870	الاجمالي

Statistical Report For The GCC Common Market

Electronic statistical Report for the Year 2009

Real Estate

ï Banks & Shareholders Business Licenses & Government loans 3 ï Extension of insurance protection 4

Working in government sector ï. i Working in private sector

United Arab Emirates in the forefront of the GCC countries committed to implement the resolutions of the Supreme Economic Council

- Total number of licenses granted to nationals of the GCC to exercise economic and financial activities in the United Arab Emirates is 1884.
- The number of GCC nationals' shareholders in listed companies in the UAE markets is 276805 shareholders
- Total number of GCC nationals property owners in the UAE is 4024

the United Arab Emirates is considered in the vanguard of Member States committed to implement the decisions of the Supreme Economic Council since 2006 until 2009.

The United Arab Emirates carried out 11 resolutions out of 14 resolutions, in various economic, financial, commercial fields such as the common brand law for the GCC countries, and the law to allow GCC natural and legal persons to exercise all economic activities and professions without limitation, the adoption of the GCC citizens real state ownership regulatory in the Member States for the purpose of housing and investment, and the application of full equality of treatment between nationals of the GCC countries to own stock, trade in stocks, and the establishment of companies, and allow them to exercise their services to comment at government departments.

The United Arab Emirates aspires to activate the process of economic integration of the GCC based on the firm belief of the importance of joint action as vital issue to achieve the goals and interests enshrined in the Charter of the Council. The United Arab Emirates is making continuous efforts to support the Gulf joint projects, broaden, and diversify it to serve the economies of all Member States.

The initiated executive decisions that were taken by the UAE, so far to activate the resolutions of the GCC makes the United Arab Emirates at the forefront of working to promote economic and investment cooperation between the GCC countries, which contribute to the application of the concept of gulf economic citizenship and expanding it according to a gradual and deliberate approach to cover broad areas.

The statistics based on the implementation of the Supreme Economic Council for the GCC common market showed that the number of licenses granted to GCC nationals for the year 2009 in the UAE reached 1884 commercial licenses The value of loans granted to GCC Nationals for the establishment of industrial projects in the United Arab Emirates totaled 26 million Dirham in the year 2009. and authorizations were granted to 7 gulf commercial banks in 2009, to open branches to operate in different emirates.

MINISTRY OF FINANCE

6

As with regard to the full equality of treatment in the field of stock trading and the establishment of companies, the number of joint stock companies in the UAE and allowed to trade its shares by GCC nationals is 85 of the 153 listed companies in the UAE financial market, The number of shareholders of GCC nationals in companies permitted to trade shares by them, 276805,

The UAE had the leading role and major contribution in the adoption of the GCC citizens ownership of real estate in member countries regulatory, where the total number of citizens of the GCC citizens owning property in the UAE 22706

As for the trade-supporting infrastructure, the UAE have contributed in the adoption of several laws, regulation and policies that facilitated the flow and movement of goods, services, and transportation between the GCC countries, and worked on encouraging products of the Gulf by treating it as national products and allow enterprises and production units to establish commercial offices in the UAE and import without the need for a local agent. This step had the greatest impact on the growth of exports of the GCC and boosted bilateral trade between the Member States to 53 billion dollars in 2007. In addition, the contribution of the United Arab Emirates in its imports of the Gulf products reached 4.85538 billion Dirham (excluding oil), the largest among the member states.

As the state played a key role within the framework of standardization Gulf of goods and products, which contribute to the development of productive sectors, services and trade between the GCC countries, which provides protection for the consumer and the environment, public health and encourage industries and agricultural products and contribute to reducing the technical barriers to trade in line with the objectives of the GCC and the GCC common market. With these considerable efforts, the number of Gulf standard specifications reached about 5 thousands standard specification in 2008.

Introduction

With the beginning of the year 2008 the GCC countries took a very important step, which is to apply the terms of the Gulf common market, the Doha Declaration on the Gulf Common Market, was issued on 4 December 2007 at the end of the 28th session of the Supreme Council for the Cooperation Council.

the common market is based on the principles of the Statute of the GCC and the terms of the economic agreement between the GCC countries and the decisions of the Supreme Council of the GCC on the common market, the common gulf market adopts the principle stipulated in Article III of the economic agreement that states " the natural and legal citizens of the GCC countries in any Member State shall be accorded the same treatment of national citizens without distinction or discrimination in all economic fields. "

in Implementation of the decision of the Supreme Council of the GCC at its twenty-eighth session on the establishment of the Gulf Common the Ministers Council Market issued its decision on approval of the declaration of the Gulf common market, and to assign the Ministry of Finance to follow up progress of work in the Gulf Common Market and the application of ministries, agencies and stakeholders at the state level with the resolutions of the Supreme Council and the Committee on Financial and Economic Cooperation and committees related to the GCC common market.

This leaflet explains in figures the gains already made and practical and tangible returns to the citizens of GCC countries in the United Arab Emirates, who Council's decisions facilitated to them the easy stay among member states, and equality at work in government and private sectors, and benefit from social insurance and pension, and to engage in economic, investment and services activities, and government loans granted to establish industrial projects, own property, trade stocks and establish companies, and benefit from educational services.

> **International & Financial Relations Department**

وزارة الماليـــة